التطورات الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية في عهد هاردينغ ١٩٢١ -١٩٢٣

الباحثة
هديل عادل محمد باقر الشماع
hdylalasdy249@gmail.com
الأستاذ الدكتور
ربيع حيدر طاهر الموسوي
rabeeaoglah@ukkufa edu.iq
جامعة الكوفة ـ كلية الآداب

Economic Developments in the United States of America in the era of Harding, 1921-1923

Researcher
Hadeel Aadil Muhammad Baqir al-Shammaa
Prof.Dr.
Rabeea Haider Tahir al-Musawi
College of Arts - University of Kufa

الملخص:-

ساهمت الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ ومشاركة اغلب الدول الاوربية فيها إلى اضرار اقتصادية كبيرة في اوربا، فبعد اعلان الولايات المتحدة الامريكية وعلى لسان رئيسها ودرو ولسون اتخاذ الموقف الحيادي في الحرب وعدم التدخل فيها ادى ذلك إلى تعرض الولايات المتحدة الامريكية إلى ازمة اقتصادية كبيرة بسبب توقف جميع صادراتها إلى اوربا خاصة بعد محاصرة الاسطولين الفرنسي والبريطاني السواحل الالمانية مما اثر هذا الامر على صادرات الولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت متركزة في بريطانيا وفرنسا فكان ذلك احد الاسباب الذي جعل الولايات المتحدة الامريكية تتراجع عن قرار الحياد وتشارك بالحرب.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، الأمريكي، بين الحربين، الصناعة، الزراعة، التجارة.

Abstract:-

The First World War in 1914, with participating of most European States, caused large economic damages in Europe. After the President of the United States of America announced Non-Aligned in the war and no to interfere with it, this led to a major crisis to the United States of America due to the cessation of all its exports to Europe, especially after the French and British fleets besieged the German coasts which affected the exports of the United States of America that became concentrated in Britain and France. This was one of the reasons that made the United States of America retreat from the decision to be neutral and participate in the war

Keywords: economics-American-between the two wars-industry-agriculture-trade.

المقدمة:ـ

ساهمت الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤ ومشاركة اغلب الدول الاوربية فيها إلى اضرار اقتصادية كبيرة في اوربا، فبعد اعلان الولايات المتحدة الامريكية وعلى لسان رئيسها ودرو ولسون اتخاذ الموقف الحيادي في الحرب وعدم التدخل فيها ادى ذلك إلى تعرض الولايات المتحدة الامريكية إلى ازمة اقتصادية كبيرة بسبب توقف جميع صادراتها إلى اوربا خاصة بعد محاصرة الاسطولين الفرنسي والبريطاني السواحل الالمانية مما اثر هذا الامر على صادرات الولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت متركزة في بريطانيا وفرنسا فكان ذلك احد الاسباب الذي جعل الولايات المتحدة الامريكية تتراجع عن قرار الحياد وتشارك بالحرب.

قررت الولايات المتحدة الامريكية عام (١٩١٧) اعلان الحرب على المانيا والنمسا وكان سبب تبدل موقفها انها اخذت تعاني من انهيار هدد مجمل حياتها الاقتصادية لذلك سعت إلى منع المانيا من تحقيق الانتصار. فمنذ عام ١٩١٧ اصبحت موانئ الولايات المتحدة تعاني من تكدس مختلف البضائع وتوقف السفن التجارية عن نقلها وامتناع المصدرين عن شراء المواد الغذائية الاولية ويعد هذا من الاسباب المهمة التي دفعتها إلى تغيير موقفها فضلاً عن ان بريطانيا لم تعد قادرة على لعب دورها السابق كقائد للنظام المالي الدولي فكانت الولايات المتحدة الامريكية هي المرشح الوحيد لتولي زمام القيادة الاقتصادية الدولية. وبمرور الوقت حققت مكاسب اقتصادية كبيرة ولا سيما على صعيد الحقلين الصناعي والمالي اذ استغلت الفرصة لتحقيق تقدم كبير في جميع الاسواق العالمية والاوربية فقد زادت ثروتها القومية وبشكل كبير.

قُسم البحث إلى مقدمة وتمهيد بسيط وثلاث محاور وخاتمة، بيّن التمهيد طبيعة (**الواقع الاقتصادي الامريكي قبل عام ١٩٢١**) تطرق المبحث الاول إلى موضوع (**تطورات الواقع الصناعي**)، في حين جاء المبحث الثاني ليسلط الضوء على موضوع (**تطورات الواقع الزراعي**)، اما المبحث الثالث والاخير فقد ركّز على موضوع (**الأوضاع التجارية والمالية**).

الواقع الاقتصادي الامريكي قبل عام ١٩٢١:

قررت الولايات المتحدة الامريكية عام (١٩١٧) اعلان الحرب على المانيا والنمسا وكان

سبب تبدل موقفها انها اخذت تعاني من انهيار هدد مجمل حياتها الاقتصادية لذلك سعت إلى منع المانيا من تحقيق الانتصار. فمنذ عام ١٩١٧ اصبحت موانئ الولايات المتحدة تعاني من تكدس مختلف البضائع وتوقف السفن التجارية عن نقلها وامتناع المصدرين عن شراء المواد الغذائية الاولية ويعد هذا من الاسباب المهمة التي دفعتها إلى تغيير موقفها فضلاً عن ان بريطانيا لم تعد قادرة على لعب دورها السابق كقائد للنظام المالي الدولي فكانت الولايات المتحدة الامريكية هي المرشح الوحيد لتولي زمام القيادة الاقتصادية الدولية [١]. وبمرور الوقت حققت مكاسب اقتصادية كبيرة ولا سيما على صعيد الحقلين الصناعي والمالي اذ استغلت الفرصة لتحقيق تقدم كبير في جميع الاسواق العالمية والاوربية فقد زادت ثروتها القومية [٢] وبشكل كبير والجدول ادناه يوضح ذلك:

جدول رقم (٤) يبين زيادة الثروة القومية للولايات المتحدة الامريكية (١٩١٤ـ١٩٢٠)[٣]

السنة	معدل زيادة الثروة القومية
١٩١٤	١٩٢ مليار دولار
١٩١٨	٣,٥ مليار دولار
١٩١٩	٧ مليارات دولار
١٩٢٠	٤٨٩ مليار

أولاً:- تطورات الواقع الصناعي:

خرجت الولايات المتحدة الامريكية بمكاسب كبيرة من الحرب العالمية الاولى ولا سيما رجال الاعمال واصحاب الصناعة الذين حققوا ارباح كبيرة خلال مدة قصيرة، وقد شهدت البلاد ازدهاراً اقتصادياً كبيراً من خلال زيادة التبادل التجاري بين اوربا والولايات المتحدة الامريكية وباتت المصانع الامريكية تعمل بدرجات قصوى لتعويض العجز والنقص الحاصل في مصانع اوربا بسبب الزيادة الحاصلة على المواد الغذائية والسلاح لسد حاجات المقاتلين في الحرب[٤]، فقد استفادة الولايات المتحدة كثيراً من الاوضاع، وعملت على توظيفها بالشكل الذي يخدم مصالحها الاقتصادية[٥]، وزادت من قدرة الاسطول الامريكي في نقل البضائع والسلع إلى اسواق اوربا التي كانت تعاني من نقص حاد بسبب تحول معظم مصانعها إلى الانتاج العسكري[٦].

تميزت المدة الممتدة في عام (١٩٢١ - ١٩٢٩) حكم الحزب الجمهوري الذي يسعى إلى تحسين النشاط الاقتصادي في البلاد وتطبيق سياسة (الاقتصاد الحر) (Free Economy)[٧] بدون قيود أو حدود فقد زاد الانتاج وبشكل كبير في مختلف الصناعات ولا سيما صناعة السيارات والاجهزة الكهربائية المتنوعة فقد زاد انتاج السيارات من تسعة ملايين في عام ١٩١٩ إلى سبعة وعشرون مليوناً في عام ١٩٢٩[٨].

وبرزت شركة (فورد Ford) خلال تلك المدة التي عملت على خفض تكلفة الانتاج بشكل كبير وزيادة الانتاج بشكل اكبر وبحلول عام ١٩٢١ انتجت الشركة ١,٢٥٠,٠٠٠)) مركبة كل (٦٠ ثانية) وبأسعار معقولة من (٣٣٥ دولاراً) إلى (٤٤٠ دولاراً) واستمر الطلب على السيارات إلى ما بعد عام ١٩٢٤ وتزايد الطلب في عام ١٩٣٠، واستحوذت الولايات المتحدة الامريكية على ما يقارب (٨٥٪) من سيارات الركاب في العالم بينما استحوذت شركة فورد وجنرال موتورز على (٦٥٪) من مبيعات الولايات المتحدة[٩]، وقد اثر انتاج السيارات وبشكل اوسع على الاقتصاد فقد اصبح مصنعوا السيارات من العملاء المهمين لمنتجي الصلب والزجاج والاطارات[١٠], وقد بلغ

انتاج السيارات في الولايات المتحدة الامريكية حوالي (١٥٪) من مجموع الانتاج العالمي وبلغ انتاج النفط (٦٦٪) والنحاس نحو (٦٠٪) والفحم (٥٢٪) والصلب نحو (٤٠٪) بينما زادت طاقة الانتاج الامريكي بمقدار (٧٠٪)[١١].

أما صناعة الاجهزة الكهربائية فقد برزت صناعة الراديو والتي عدت مظهر من مظاهر الحداثة فكان انتشار الراديو معتمداً على انتشار الطاقة الكهربائية وتطور الراديو كصناعة في الولايات المتحدة الامريكية فارتفعت قيمته الانتاجية من (١٠,٦٤٨,٠٠٠) دولار في عام ١٩٢١ إلى (٤١١,٦٣٧,٠٠٠) دولار في عام ١٩٢٩[١٢].

وقد تم بث اول اعلان تجاري على الراديو في عام (١٩٢٢) وأدى إلى زيادة الكثير من الايرادات التي ساعدت على التوسع في الصناعة فهو جهاز مستهلك بكميات كبيرة تم استخدامه للترويج لمزيد من الاستهلاك وكان له دور مركزي في ظهور شكل جديد من الثقافة الموجه نحو التسوق[١٣].

واعتمد الاقتصاد الصناعي وبشكل كبير على الطاقة الكهربائية والتي بدأت تنتشر وبشكل كبير قبل الحرب العالمية الاولى واستمرت بالتقدم خلال العشرينات وبحلول عام ١٩٢٩ اصبح ما يقارب من نصف المصانع الامريكية تعمل بالكهرباء وكان (٦٣٪) من السكان الذين يعيشون في (١٦ مليون منزل) متصلين بشبكة الكهرباء وأصبح هنالك طلباً جديداً على السلع الكهربائية في المجال المحلي، لذلك أدى نمو الطاقة الكهربائية جنباً إلى جنب مع صناعة السيارات قد حفّز على انتاج النفط في الولايات المتحدة الامريكية، وبدأت شركات النفط عملية تكامل افضل بين الانتاج والتكرير قبل واثناء الحرب العالمية الاولى في محاولة لتأمين الاسواق الناشئة للبنزين ومشتقات النفط الاخرى، لذلك كانوا في وضع جيد لأستغلال الطلب المتزايد وتبنت الشركات تقنيات استكشافية جيوفيزيائية جديدة في البحث عن حقول النفط جديدة وكانت النتيجة الطبيعية لهذا الازدهار النفطي هي نمو انتاج المنتجات الكيمياوية الاخرى بما في ذلك الاسمدة والمبيدات الحشرية والمطاط الصناعي[١٤].

لقد ضربت الازمة الطبقة العاملة وهبطت العضوية الاتحادية خلال كساد عام ١٩٢٠ - ١٩٢١ فأنخفض عدد العاملين بنسبة (٢٢,٨) ووصلت البطالة إلى (٥) ملايين في عام ١٩٢١ مع تقلص صندوق الاجور السنوي من (١٢,٩) بليون دولار في عام ١٩٢٠ إلى (٨,٢) مليار دولار في عام ١٩٢١ وكان متوسط الاجور السنوية اقل من (١٠٠٠ دولار) في عشر ولايات في عام ١٩٢٠ وفي ١٤ ولاية في عام ١٩٢١[١٥].

اما على صعيد الطيران فلم تكن صناعة الطائرات بمستوى عالٍ على الرغم من الاستخدام الملحوظ للقوة الجوية في القتال اثناء الحرب العالمية الاولى، إلا انه كان لا يزال في بدايته فقد انخفض الانتاج السنوي للطائرات من (١٤٠٠٠) في عام ١٩١٨ إلى (٣٠٠) في عام ١٩٢٢، ولم يحدث اي انتعاش في هذه الصناعة، الا عندما بدأ الجيش توسيع اسطول طائراته في الثلاثينيات[١٦].

ان الانتعاش الاقتصادي الذي شهدته الولايات المتحدة الامريكية في الكثير من الصناعات والتقدم التكنلوجي وتوفير بعض فرص العمل لبعض العمال وليس اغلبهم جعل المجتمع الامريكي مجتمع ذات طابع استهلاكي[١٧].

هذا لا يعني ان بقية الصناعات كانت منتعشة فقد شهد انخفاض الانتاج ثماني مجموعات صناعية مهمة هي (الحديد،الفولاذ،الخشب،الورق، النفط،النسيج , الطعام , والتبغ) حيث انخفضت من اعلى مستوى لها عام ١٩٢٠ إلى اقل من ذلك , فيما بعد حيث انعكس الانخفاض على الطبقة العاملة فزاد وضع العمال سوءاً وانخفضت ارباح الاعمال من (٨ مليارات دولار) في عام ١٩١٩ إلى مليار دولار عام ١٩٢٠ وانخفضت الاجور بنسبة تتراوح من (١٠ إلى ٢٠٪) في معظم الصناعات وارتفعت البطالة إلى ما يقارب ٢٠٪ ووصل معدل ساعات العمل التي اقتطعتها الشركات الاصغر حجماً والتي زاد عدد عمالها على (٢٠) عاملاً إلى نسبة (١٤٪)[١٨].

ومن خلال ملاحظة كل هذه الاحداث والارقام نجد ان كساد ١٩٢٠ - ١٩٢١ لم يكن مجرد هبوط بسيط بل كان انكماش اقتصادي خطير ضرب كل مؤسسات المجتمع الامريكي واعتبر من اكبر الازمات الاقتصادية. اذ اصاب الركود الكثير من الجوانب والمؤسسات فقد عانى الملايين من العاطلين تخفيض اجورهم واقتطاع في ساعات العمل وكلفت المستثمرين خسائر فادحة، ونجد ان الازمة اثرت على المجتمع بأكمله وكانت ابرز التحديات التي واجهها الرئيس الامريكي هاردينغ والحزب الجمهوري خلال تلك المدة.

ثانياً: تطورات الواقع الزراعي:

شهدت الزراعة في الولايات المتحدة الأمريكية. خلال سنوات الحرب العالمية الأولى تطور كبير من خلال زيادة نسبة الصادرات الزراعية الأمريكية إلى الدول الأوروبية خلال تلك المدة ولكن بعد انتهاء الحرب استعاد الانتاج الأوروبي نشاطه مرة أخرى وانعكس هذا الامر على الانتاج وزادت معناة الفلاح الأمريكي بعد امتناع الكثير من الدول الأوروبية عن شراء الكثير من المحاصيل ومنها محصول القمح والقطن، ولم يحظى المزارعون بنصيب من الاستقرار فقد طرأ انخفاض في اسعار المنتجات الزراعية بعد عام ١٩٢١ ونتيجة لاختفاء الطلب على المواد الزراعية والغذائية اخذت الزراعة تنحدر بشكل تدريجي وسريع نحو كارثة مخيفة فقط هبطت اسعار المواد الغذائية بشكل ملحوظ، وافلس العديد من المزارعين، وتم طرد الكثير منهم من اراضيهم المرهونة والذي ساعد على زيادة الوضع سوءاً بقاء السلع المصنعة التي كان الفلاحين يشترونها مرتفعة[١٩].

اعتمد المجتمع الريفي على الخيول في اعمال الحراثة وكان الاعتماد على المركبات ذات المحركات للعمل في المزرعة بطيء وقليل للغاية وهذا دليل على التغيير التكنولوجي وتغلغل اقل لثقافة الاستهلاك الجماهيري في المجتمع الريفي مقارنة بمجتمع المدينة[٢٠].

كما عانى الدخل الزراعي الاجمالي هبوطه من (١٥,٥) بليون دولار إلى (٥,٥) بليون دولار بين عامي (١٩٢٠ - ١٩٣٢)، ففي عام ١٩٢٠ درَّ محصول القمح ما يقارب بليون ونصف، وتم بيع حوالي (١٣ مليون باله من القطن) في سنة ١٩٢٠ بسعر تجاوز بليون وتم بيع نفس الكمية بعد ١٢ سنة باقل من نصف بليون دولار[٢١].

اما الفلاحون فد تضرر الكثير منهم بسبب انخفاض أسعار المحاصيل الزراعية وهبطت قيمة السلع المصدرة من (٨) بليون دولار عام ١٩٢٠ إلى (٤,٥) بليون دولار عام ١٩٢١[٢٢]، اما قيمة الاضرار التي لحقت بالزراعة فكانت كبيرة حيث تنازل الكثير من الفلاحين عن اراضيهم لمديونيهم وحدث ارتفاع في قيمة الرهونات الزراعية وانخفض عدد المزارع من (٦,٤٤٨,٣٤٣) إلى (٤,٢٢٨,٦٤٨) مزرعة وصاحب الانخفاض في عدد المزارع انخفاض قيمة الارض الزراعية التي انخفضت من (٧٩ مليون دولار) في عام ١٩٢٠ إلى (٥ مليون دولار) في عام ١٩٢٧. وقد

اثر الانخفاض على طبيعة الانتاج السلع الرئيسية في الزراعة[٢٣]. تصدت الولايات المتحدة الأمريكية لهذه الاوضاع من خلال اصدار تشريع في عام ١٩٢١، وذلك بتأسيس الاتحاد الزراعي الذي شمل اعضاء لمجلسي الشيوخ والنواب من الحزبين الجمهوري والديمقراطي، وهذا التشريع خلق نوع من المساواة بين الفلاح واصحاب الاعمال الأخرى، لم تعطِ حكومة هاردنغ اهتمام كبير في قطاع الزراعة وانما اكتفت فقط بإصدار قوانين لم ينسجم بعضها مع اوضاع الزراعة لكونها كانت تصدر المحاصيل الزراعية اكثر مما تستوردها[٢٤]. ومن اهم تلك القوانين قانون بيكرز packers Act وقانون ستوكريارد stockyards Act عام ١٩٢١ وهذه القوانين اقتضت العمال المعلبين للحوم والوسطاء إلى الضبط الاتحادي فكانا قانونين للثقة المضادة وهو قانون للضبط الحكومي، لكن ذلك لم يقلل من نشاط الكتلة الزراعية وعملها السياسي، بل حققت انجازات كبيرة في مجال عملها بتاثيرها في اصدار قانون بيكرز وهو قانون التعاون المالي لتمويل وتصدير المنتجات الزراعية وقانون كوير -فولستيد capper–volstead الذي استثنى بالكامل العمال الزراعيين من قانون الثقة المضادة وقانون مستقبل الحبوب عام ١٩٢٢ وقانون التسليف الزراعي لعام ١٩٢٣ الذي تم بموجبه انشاء ما يقارب حوالي ١٢ مصرفاً ائتمانياً وبرأسمال (٥) ملايين دولار من ميزانية الدولة، وجعل القانون المصارف الاتحادية تقوم بتقديم قروض للمزارعين كوسيلة لمساعدتهم من اجل الضمان الاجتماعي الا ان الكونغرس استخدم النقض ضد اجراءات مساعدة الزراعة[٢٥].

ثالثاً: الأوضاع التجارية والمالية:

تميز النشاط التجاري للولايات المتحدة الامريكية بالزيادة والتقدم خلال مدة الحرب العالمية الأولى وذلك لزيادة التبادل التجاري مع بريطانيا وفرنسا وادى الارتفاع في حجم التبادل التجاري إلى القضاء على البطالة التي انشرت في الولايات المتحدة الامريكية خلال مدة الحرب، ولكن سرعان ما تدهورت الأوضاع التجارية بسبب مهاجمة الالمان للسفن التجارية الامريكية حيث اغرقت الكثير من السفن والبضائع في البحر وتوقف الكثير من شركات النقل البحرية الامريكية عن نقل البضائع إلى دول الحلفاء خوفاً من سفن الالمان، واثر الامر على الأوضاع الاقتصادية حيث تكدست البضائع في الموانئ وانتشرت البطالة[٢٦].

وادت ظروف الحرب العالمية الأولى والمشاركة فيها إلى التدخل الحكومي في النشاط الاقتصادي خلال إدارة الرئيس ويلسون وذلك لتنظيم النشاط الاقتصادي وجعلت الاقتصاد الامريكي اقتصاداً مركزياً أشرفت الحكومة على الصناعات التي تتعلق بالحرب[٢٧].

وبحلول عام ١٩٢٠ ووصول هاردينغ إلى دفة الرئاسة اعلن الانسحاب الحكومة من التدخل في النشاط الاقتصادي، وتخلي الإدارة الاتحادية عن خطوط السكك الحديد التي سيطرت عليها الحكومة خلال مدة الحرب، وهي خطوة اتخذها الرئيس ولسن والكونغرس بشكل مباشر، وقبل ان يصبح هاردينغ رئيساً للحكومة وباقتراح المجلس العام لجمعية اخوان السكك الحديد الذي طلب ابقاء سكك الحديد تحت إدارة اتحادية تكون مشتركة ما بين العاملين والاتحادات والذي صدر عام ١٩٢٠ وعرف بقانون النقل ونص على ان: **"أي سكة حديد تحصل على دخل مربح عليها ان تحتفظ به كثقة للولايات المتحدة ويوضع نصف المقدار في صندوق احتياطي لدى الطرف الحاصل له والنصف الاخر يدار ويكون في عهدة لجنة التجارة الداخلية"**[٢٨].

واقر القانون الاعادة السريعة لشركة سكك الحديد إلى مالكيها، ودمج السكك الحديد مع لجنة التجارة، اذ خوّل القانون لجنة التجارة تقويم ممتلكات السكك الحديد لتعود نصف الحصص الي حاملين الأسهم، ومنحت اللجنة سلطات قضائية، ورسمت لجنة التجارة خططا لدمج سكك الحديد جميعها في (٢٠) نظام وتم ملاحظة النزعة الحكومية الجديدة في دعم الحكومة للتجارة بإصدارها عددا من القوانين الخاصة بالضرائب الكمركية والتي

كانت تصب في مصالح الشركات العملاقة[٢٩].

دعى هاردينغ إلى تطوير التجارة وبشكل خاص مع امريكا اللاتينية لكنه وجد ان التعريفة العالية كانت ذات اثر سلبي. اذ ذكر "هناك خطأ كبير في نظريه القيود على التجارة، لكن المعايير الأمريكية المحافظة تطلب تكاليف انتاج اعلى ستنعكس في التعرفة التي تفرض على السلع المستوردة"[٣٠]، وذكر أيضاً بأنه "لابد من انجاز مبكر لقانون تعرفة دائم لان المطلوب ان نجعل صناعتنا مستقرة في الداخل وان نجعل علاقتنا التجارية مع الخارج اكثر شفافية...ولا يمكن لنا التمادي في الخطأ عندما نبني تعريفتنا على اساس سياسة الحفاظ على النشاطات المنتجة التي تعزز التوظيف والاستخدام وتراكم ازدهارنا القومي"[٣١].

عمل الكونغرس في ايلول عام ١٩٢٢ على المصادقة على قانون تعرفة فوردیني -ماكمبر (fordney – Mccumber ACT)[٣٢] والذي ينص على رفع الرسوم على استيراد بين الولايات المتحدة وخارجها الولايات ورفع نسب الضرائب على السلع المصنعة[٣٣]، كما اتبع هاردينغ سياسة قائمة على الدعم الكثيف للمصانع والتجارة اذ شجع اللجنة التجارية على وضع هيئات تجارية وتعميم المنافسة التقليدية الخاصة واصبح التدفق المالي يقترب من(٣,٦) بليون دولار، وهذا ما جعل تجارة التصدير كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية للمدة ما بين (١٩٢١ - ١٩٢٤) والجدول التالي يوضح ازدياد الانتاج الصناعي وزياده الاسعار وارتفاع الدخل القومي ودخل الفرد الامريكي خلال المدة (١٩٢١ - ١٩٢٣)، حيث استمر ارتفاع دخل الفرد في الوقت الذي هبطت فيه المستويات الثلاث الأولى بعد عام ١٩٢٣ حتى عام ١٩٢٤ للفساد الاداري الذي شهدته اداره هاردينغ مما اثر على هذه الاحصائيات[٣٤].

جدول رقم (٥) ازدياد الانتاج الصناعي وزياده الاسعار وارتفاع الدخل القومي ودخل الفرد الامريكي خلال المدة (١٩٢١-١٩٢٣)[٣٥]

السنه year	الانتاج الصناعي Industrial Production مليون طن	الاسعار بالجملة Wholesal Prices مليون دولار	الدخل القومي National Income مليون دولار	الدخل الحقيقي لراس مال الفرد الواحد شهريا. Real Income percapita دولار
١٩٢١	٥٨	٩٧,٦	٥٩,٤	٥٢,٢
١٩٢٢	٧٣	٩٦,٧	٦٠,٧	٥٥٣
١٩٢٣	٨٨	٨٠٠,٦	٧١,٦	٦٣٤
١٩٢٤	٨٢	٩٨,١	٧٢,١	٦٣٣

أما على الصعيد المالي فأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية هي صاحبه الدور الرئيسي في حركة رؤوس الاموال بين الدول الصناعية الكبرى حتى بلغت نسبة استثماراتها في البلدان الأجنبية ما يقارب ١٥ مليار دولار[٣٦]. وخلال تولي الجمهوريين الحكم اخذت الاستثمارات الأمريكية تتزايد حيث بلغت على الصعيد الخارجي اكثر من ١٧ مليار دولار و نصفها من اسهم والنصف الاخر من توظيفات قامت بها الشركات أمريكية في الصناعة والتجارة والزراعة ونعمت الدولة بدرجة كبيرة من الرفاه وقد اصبحت الولايات المتحدة تفيض على نصف الذهب العالمي واصبحت دائنة لباقي العالم بينما كانت مدينة عام ١٩١٤، واقرضت خلال الحرب (١٠ مليارات دولار) إلى الحكومات الشريكة واستثمر الافراد الامريكيون (٨) مليارات دولار في الخارج وخاصة في امريكا الجنوبية[٣٧]، وبجانب سداد ديون الحرب وفائض تصدير السلع زاد مخزون الذهب النقدي

الامريكي من حوالي (٢,٨) مليار دولار في عام ١٩٢٠ إلى حوالي (٤,٥) مليارات دولار في عام ١٩٢٤[٣٨].

كانت الركيزة الأولى للخطة الاقتصادية لإدارة هاردينغ معتمدة على تخفيض الضرائب وقد سعى الوزير ميلون وزير الخزانة الأمريكي إلى التراجع عن معدلات ضريبة الدخل على امل تحفيز الاستثمار الاقتصادي وبدلا من خفض نسبة الضريبة إلى ٥٥٪ كما أراد وزير الخزانة قام الكونغرس بتخفيض المعدل إلى ٣٢٪،كما نجح ميلون في الحصول على تخفيضات إضافية متواضعة في الأسعار على مدار العامين المقبلين، وسعى تشارلز داوز مدير مكتب الميزانية لتقليل النفقات الحكومية غير ضرورية والذي شغل منصب مدير الميزانية من تموز ١٩٢١ إلى حزيران ١٩٢٢، مما أدى إلى خفض النفقات الفيدرالية بشكل كبير بمقدار ١,٧٧ مليار دولار، على الرغم من تخفيض بعض المدخرات من خلال خفض النفقات العسكرية والانفاق التقديري[٣٩].

كانت الخطوة الأخيرة لحظة هاردينغ الاقتصادية هو الامتناع عن التدخل أو محاولة تحفيز الاقتصاد لمواجهة الركود، ففي عام ١٩٢١ عارض دفع مكافأة للمحاربين القدامى على أساس انها ستكون غير مسئولة من الناحية المالية وتضر بالوضع الاقتصادي وعلق قائلا "إن المكافأة الصغيرة لرجال الخدمة السابقين في هذا الوقت ستكون مسكناً سيئاً للملايين الذين يواجهون البطالة"، وفي النهاية توجه إلى مخاطبة الكونغرس شخصيا لإعلان آرائه بوضوح[٤٠]، وتعد الإنجازات الاقتصادية لإدارة هاردينغ على مدى السنوات الأربعة اقل من ملحوظة فقد كان نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي الأمريكي ٦٠١٦ دولارا لكنه ارتد إلى ٥٤٠١ دولارا بحلول عام ١٩٢٣، وفي الوقت نفسه تقلص الدين الوطني من ٢٤,٣ مليار دولار إلى ٢٢,٣ مليار دولار، اما النفقات السنوية فكانت ٦,٤ مليار دولار من عام ١٩٢٠ تم تخفيضها بحلول عام ١٩٢٣ إلى ٣,١ مليار دولار، كما وشهدت الإيرادات الفدرالية انخفاض أيضا من ٦,٦ مليار دولار إلى ٤,٠ مليار دولار، لذلك نجد ان حكومة الرئيس هاردينغ كانت تسعى للخروج من دوامة الهدر والانفاق بمعدلات مذهلة. اصبح هاردينغ مدركا تماما مدى ثقل الرئاسة عليه وحجم الفساد الذي أحاط في العديد من المؤسسات الحكومية ومن قبل الأصدقاء المقربون منه والذي وثق بهم واعتمد عليهم في حكومته واسند لهم جميع الاعمال الإدارية والسياسية في حكومته حيث جاء على لسان الرئيس هاردينغ مقولة "انا لست مناسبا لهذه الوظيفة، كان يجب ان لا أكون هنا...، ليس لدي مشكلة مع اعدائي فأستطيع التعامل معهم بصورة جيدة، ولكن أصدقائي هم الأشخاص الذين جعلوني لا انام ليالي كثيرة!))[٤١]. وفي النهاية توصل إلى فكرة انه تمت خيانته من المقربين خاصة بعد الفضائح التي لازمت حكومته فقرر القيام برحلة مع زوجته إلى الساحل الغربي من الألسكا ورافقه في الرحلة قرابة (٦٥) شخصا، توجه خلال الرحلة إلى سان فرانسيسكو في ٢٧ حزيران واقام في احدى فنادق الولاية[٤٢]. أصيب هاردينغ بالتسمم أثناء تواجده في ولاية سان فرانسسكو، وفشل الأطباء بإنقاذه ليتم اعلان وفاته في الساعة السابعة والنصف من ليلة ٢ آب ١٩٢٣[٤٣].

الخاتمة:

١- أدت الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ ونتيجة لمشاركة اغلب الدول الاوربية فيها إلى اضرار اقتصادية كبيرة في اوربا بشكل عام والولايات المتحدة الامريكية على وجه الخصوص.

٢- بعد اعلان الولايات المتحدة الامريكية وعلى لسان رئيسها ودرو ولسون اتخاذ الموقف الحيادي في الحرب وعدم التدخل فيها ادى ذلك إلى تعرض الولايات المتحدة الامريكية إلى ازمة اقتصادية كبيرة بسبب توقف جميع صادراتها إلى اوربا خاصة بعد محاصرة الاسطولين الفرنسي والبريطاني السواحل الالمانية.

٣- اثرت الضائقة الاقتصادية على صادرات الولايات المتحدة الامريكية التي اصبحت متركزة في بريطانيا وفرنسا فكان ذلك احد الاسباب الذي جعل الولايات المتحدة الامريكية تتراجع عن قرار الحياد وتشارك بالحرب .

٤- قررت الولايات المتحدة الامريكية عام (١٩١٧) اعلان الحرب على المانيا والنمسا وكان سبب تبدل موقفها انها اخذت تعاني من انهيار هدد مجمل حياتها الاقتصادية لذلك سعت إلى منع المانيا من تحقيق الانتصار. فمنذ عام ١٩١٧ اصبحت موانئ الولايات المتحدة تعاني من تكدس مختلف البضائع وتوقف السفن التجارية عن نقلها وامتناع المصدرين عن شراء المواد الغذائية الاولية ويعد هذا من الاسباب المهمة التي دفعتها إلى تغيير موقفها.

٥- لم تعد بريطانيا قادرة على لعب دورها السابق كقائد للنظام المالي الدولي فكانت الولايات المتحدة الامريكية هي المرشح الوحيد لتولي زمام القيادة الاقتصادية الدولية. وبمرور الوقت حققت مكاسب اقتصادية كبيرة ولا سيما على صعيد الحقلين الصناعي والمالي اذ استغلت الفرصة لتحقيق تقدم كبير في جميع الاسواق العالمية والاوربية فقد زادت ثروتها القومية وبشكل كبير .

هوامش ومصادر البحث

(1) Katherine A.S.Sibley, Op.Cit, p. 170.

(٢) ابتسام كاظم وادي الخفاجي , الازمة الاقتصادية العالمية في الصحف العراقية (١٩٢٩ - ١٠٣٣) , رسالة ماجستير غير منشورة , جامعة بغداد , كلية الاداب , ٢٠٠٢) , ص٧.

(٣) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على:

Ralph Volney Harlow, Op.Cit, P. 483.

(٤) اسماعيل احمد باغي , عبد الفتاح ابو عليه , تأريخ اوربا الحديث والمعاصر (الرياض: دار المريخ للنشر والتوزيع , ١٩٩٣ , ص٣٧٩.

(٥) عوني عبد الرحمن السبعاوي , التأريخ الامريكي الحديث والمعاصر , (الاردن : دار الفكر للنشر والتوزيع , ٢٠١٠) , ص ٢٠٨ - ٢١٠.

(٦) حسن علي السبتي الفتلاوي , موقف الولايات المتحدة الامريكية في الحرب العالمية الاولى ونتائجها (١٩١٤ - ١٩٢١) , (د. د. ن. د.م , ٢٠٠٢) , ص٨.

(٧)الاقتصاد الحر: ويسمى باقتصاد السوق أو النظام الاقتصادي الرأسمالي وهو نظام يسمح للفرد بالقيام بأي نشاط اقتصادي يريده وافتتاح أي مشروع بالإضافة إلى حرية التعاقد بين الافراد والمؤسسات دون تدخل الدولة بذلك بمعنى ان تترك الدولة السوق يضبط نفسه بنفسه دون أي تدخل بالأنشطة الاقتصادية للمزيد ينظر:عبد الوهاب الكيالي، الموسوعة السياسية،ج١، (عمان:المؤسسة العربية للدراسات والنشر،٢٠٠١)،ط٤، ص ٢٣٧.

(8)Matthew Manweller, , Op.Cit, P. 931.

٩() ايمان متعب محي التميمي , الازمة الاقتصادية في الولايات المتحدة الامريكية (الاسباب والنتائج) , اطروحة دكتوراه غير منشورة , (العراق: جامعة المستنصرية , ٢٠٠٣) , ص١٠.

(10)Katherine A.S.Sibley , Op.Cit,, p. 176.

١١() عوني عبد الرحمن السبعاوي , التاريخ الامريكي الحديث والمعاصر (الاردن: دار الفكر للنشر والتوزيع , ٢٠١٠) , ص٢١٨.

١٢() ايمان متعب محي التميمي , المصدر السابق , ص١٩.

)13(Katherine A.S.Sibley , Op.Cit,, p. ١٨٨.

(14) Katherine A.S.Sibley , Op.Cit,, p. ١٧٩.

(15)Matthew Manweller, , Op.Cit, P. 933.

)16(Amevican fedevationist , Apvil 1921 , p.289 ; Michael Wilson Bvemner , the Impact of the Labor Problem on political Attitudesin America,1919 – 1924 , Phd , University Of Glasgow , 1983 , P.237.

(١٧)عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعي، تاريخ الولايات المتحدة الامريكية الحديث، (لبنان: دار النهضة العربية،١٩٧٣)، ص١٩٢-١٩٣.

(18)Will ford Isbell King , Op.Cit,P.143; V.Alexandrov, Acontemporary World History 1917–1945, Progress Publishers Moscow, Moscow. 1986, P. 490–491.

(١٩) تشارلز وماري بيرد، تاريخ الولايات المتحدة الامريكيه، ج٢، (دمشق: مكتبة اطلس، د. ت)، ص٢٣٤.

(20)Katherine A.S.Sibley , Op.Cit, p. ١٨٢.

(٢١) عبدالعزيز سليمان نوار، عبدالمجيد نعنعي، المصدر السابق، ص٢٥٣.

)22(Gilbert G. fite , Jim E. Reese , An Economic History of the United states , Boston , 1965 , p. 531.

(٢٣) ايمان متعب محي التميمي، المصدر السابق، ص٢٠.

(٢٤) الان نيفينز، هنري ستيل كوماجر، تاريخ الولايات المتحدة، ترجمة اميل خليل بيدس، المؤسسة الاهلية للطباعة والنشر، بيروت، ١٩٥٦، ص١٧٢.

(٢٥) نجلة ابراهيم مصطفى حسين العزاوي، المصدر السابق، ص٥٧.

(٢٦) عبد العزيز سلمان نوار، المصدر السابق، ص١٦٣.

(27) John Hendrickson , How to Return to Normalcy , America: follow the Example of president warren G. Harding, Policy study , No. 09–8 ,2009.p.6.

(٢٨) لجنة التجارة الداخلية: وهي اللجنة التي شكلت من قبل الكونغرس وذلك بطلب من الرئيس ولسن عام ١٩١٤ لاقرار قانون باعتبار الاحتكار الخاص عملاً لا تجوز حمايته أو التغاضي عنه وقد كلفت اللجنة بالبحث والتدقيق من قبل الكونغرس للبحث عن الأساليب الجائزة في المزاحمة وفي التجارة وإعلان عدم شرعيتها. للتفاصيل ينظر: لويس هايكر، الرأسمالية الامريكية (ما انجزته وما تعد)، ترجمة: ع.الحفار، (بيروت:دار الثقافة،١٩٥٧)، ص١٤٢- ١٤٣.

(29) P. R.f. R., U.S , 1923 , vol. I messageof the president of the United states to Congress , December 6 , 1923 , P.xii-xiii

(30) P.R.F.R. U.S. , 1923 , Vol. I message of the President of the United states to congress , December 6 , 1923 , P. XI

(31) P.R.F.R. , V.S. , 1,21 , Vol. I , Messages of the president of the United states to congress , message of April 12,1921 ,p.Vx

(٣٢)قانون فورديني - مكمبر: هو نتائج سياسة العزلة التي اتبعتها الولايات الامريكية بعد انتهاء الحرب العالمية الأولى ومجيئ الجمهوريين إلى السلطة حيث أدت تلك السياسة إلى فقدان الأمريكيين للأسواق الأجنبية مما اضطر الحكومة الأمريكية إلى اصدار هذا القانون عام ١٩٢٢ والذي رفعوا فيه الرسوم الكمركية على البضائع الأوربية مما حدى بالدول الاوربية إلى اصدار قوانين الحماية الكمركية التي أدت إلى ضعف التبادل التجاري بين الولايات المتحدة الأمريكية واوروبا. للمزيد ينظر: موسى محمد طويرش، العالم المعاصر بني حربين من الحرب العالمية الأولى إلى الحرب الباردة، ط١، (بغداد: دار المعتز للنشر والتوزيع، ٢٠١٧)، ص٩٦ - ٩٧.

(33) Mary A. Yeager , Trade protection asan International commodity, The case of steel , The Journal of Econamic History , Vol. XI , No.1,V.S.A,p.113.

(٣٤) نجلة ابراهيم مصطفى حسين العزاوي، المصدر السابق، ص ٥٥- ٥٦.

(٣٥) الجدول من اعداد الباحثة بالاعتماد على: تشارلز وماري بيرد، المصدر السابق، ص٢٣٥.

(٣٦) ايمان متعب محي التميمي، المصدر السابق، ص١٧.

(٣٧) بييررونوفن، تاريخ القرن العشرين، ترجمة: نور الدين حاطوم، (لبنان: دار الفكر الحديث، ١٩٦٩)، ص١٢٦.

(38) A.j.Youngson Brown, The American Economy 1860-1940 ,(London: North amptonshire , 1950) , 170.

(٣٩) ينظر: ملحق رقم (١)

(٤٠) تراني وويلسون ١٩٧٧، ص ٦٤ - ٦٥.

(٤١)نقلاً عن: نجلة ابراهيم مصطفى حسين العزاوي، المصدر السابق، ص٧٩.

(42)Carter, Susan B, Scott Sigmund Gartner, Michael R Haines,Alan L. Olmstead, Richard Sutch, and Gavin Wright,eds, Op.Cit.P.613.

(٤٣)نجلة ابراهيم مصطفى حسين العزاوي، المصدر السابق، ص٨٠.